مؤسسات المعلومات الوثائقية المركزية والمحلية ودورها فى المجتمع*

بقلم: مايكل كوك

ترجمه: أ.د مصطفى على أبو شعيشع

أستاذ الوثائق - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب - جامعة القاهرة

إن نجاح أى برنامج وثائقى يعتمد بالدرجه الأولى على الانجاز المتعادل والمتوازن لجانبية الوظيفيين: الجانب الإدارى الذى يكون موجها ومحكوما بواسطة الإداريين العاملين بالجهاز أو الجهة المطبقة لذلك البرنامج؛ والجانب البحثى الذى يكون موجها ومحكوما بواسطة عالم الدارسين والباحثين. وهذان الجانبان منفصلان ومستقلان، غير أن الجانب الثانى مازال يعتمد على الأول لتوفير وتأمين المواد اللازمة، على الرغم من أن ذلك الجانب الثانى (البحثى) له الصدارة والأولوية فى الترتيب والمنزلة والأهمية على الجانب الأول - بمعنى أن الأغراض والأهداف الكاملة والشاملة للمؤسسة الوثائقية لابد وأن تصاغ وتحدد أساسا من حيث قيمتها للبحث والاسناد المرجعى.

والمؤسسة الوثائقية هى هيكل بحثى يقام ويستند على شبكة إدارية. ولكى يتسنى ممارسة و إنجاز كلا هذين الجانبين الوظيفيين بطريقة سليمة ومناسبة، لابد وأن يكون مركز الوثائق جزءاً من جهاز يعترف بكلا هذين الجانبين ويسلم بأهميتهما، مما يسمح له بالعمل كما ينبغى فى كلا المجالين كمؤسسة إدارية وكمعهد بحث فى نفس الوقت.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع ككل ينظر إلى مركز الوثائق على أنه أحد مؤسساته وأجهزته الثقافية شأنه فى ذلك شأن المتاحف ومكتبات المراجع، من حيث كونها منشأة بواسطة المجتمع كأماكن يتردد عليها الأفراد - إذا ما شاءوا وإذا ما كانوا غير مرتبطين بعمل ما - بغية متابعة اهتماماتهم وميولهم الشخصية والخاصة.

ويعتبر البحث من الضرورات الهامة والحيوية للمجتمع، فهو ضرورى لتخطيطه

* Cook, Michael: Central and Local Archives Services and Society; Modern archives administration and records management: A RAMP reader, Compiled by Peter Walne. Paris, General Information Programme and UNISIT, 1985, P.P. 45 - 61

ولوحداته الحكومية فى ظل المستجدات من الظروف والأحوال الحديثة، كما وأن البحث ضرورى أيضا كنشاط «يتم فى أوقات الفراغ» وكمركز تجميع أو مجمع للميول والاهتمامات الشخصية والخاصة. ولا ينبغى تعريف كلمة «بحث» بشكل ضيق ومحدود. فإن نشر الوعى التاريخى والاهتمام بسيرة الأسلاف والأجداد والتجارب الماضية ـ يعد ضروريا وحيويا لسلامة وصحة المجتمعات الحديثة التى طغت عليها الأبنية العصرية، وغلب عليها الأجهزة التى خرجت إلى حيز الوجود فى أواخر القرن العشرين. وتناط مراكز المعلومات الوثائقية بواجبات لا سبيل إلى التغاضى عنها فى هذا الصدد، ولا ينبغى على تلك المراكز أن تقلل من شأن أو تتجاهل رفقتها الضرورية مع المؤسسات والأجهزة الأخرى المخصصة والمكدسة للمعلومات والإعلام والإسناد المرجعى والتعليم.

إن الطبيعة الجوهرية الأساسية لمركز الوثائق كمؤسسة ثقافية تنكشف وتتبلور، على أنها أكثر وضوحاً وتميزا فى الدول النامية، حيث لا تكون الرؤية محجوبة أو مستعصية من جراء ما تتسم به الدول المتقدمة من تعقيد هائل وتنوع كبير فى المؤسسات التخصصية. إن الدولة التى كان لزاما عليها أن تقيم لنفسها الصروح والأبنية الثقافية (والإدارية) الكبرى فى العقود الزمنية القليلة القادمة، سوف يكون من المحتم عليها أن تقيم الدليل العملى حول ماهية تلك الصروح والأبنية فى بساطتها. وفى الدول النامية تشكل مراكز الوثائق الوطنية جزءا من مجموعة مؤلفة من أربعة مؤسسات متداخلة أو متوازية؛ والمؤسسات الثلاث الأخرى هى: المكتبة الوطنية، والمتحف الوطنى، ومركز الوثائق الوطنى. ولكل من تلك المرافق طابع فردى مميز لها، وبرنامج للخدمة والتوسع.

وللمكتبة الوطنية جانبان متعارضان معها ـ شأنها فى ذلك شأن مركز الوثائق ـ ألا وهما جانب البحث/الإسناد، والجانب الترفيهى العام، كما وأن من المرجح أنها تنفرد بخطة خاصة للخدمات الأقليمية أو الفرعية. كما أنها ترتبط وتتصل بالكثير من الجهات والأجهزة الأخرى: الأجهزة الحكومية لتأمين المكتبات الفنية، والجامعات والمؤسسات التعليمية لتأمين المكتبات المدرسية وكذلك أجهزة البلديات، وهلم جرا. وبالمثل فان المتحف الوطنى يقيم صلات وعلاقات العمل مع الأجهزة الأخرى، وينظم البرامج اللازمة: مؤسسات الخدمات التخصصية، والفروع الإقليمية، ومؤسسات الخدمات التعليمية، وبرامج البحوث المستمرة والمتواصلة ويتصل مركز التوثيق الوطنى ويرتبط بالأجهزة الحكومية، والجامعات، والمؤسسات التعليمية، وأجهزة البحث والصناعة. وبين كافه تلك المؤسسات يتخذ مركز الوثائق موقعه المناسب والصحيح تماما ليمارس دوره الفعال والنشط فى إدارة وتجميع سجلات ومحفوظات الأجهزة الحكومية وترويج استخدامها فيما بين الجامعات، والاجهزة التعليمية، ومعاهد البحوث، وفيما بين جمهور المستفيدين.

وفى بعض الدول يمكن رؤية ثلاث على الأقل من تلك المؤسسات الأربع ـ المتحف ومركز الوثائق والمكتبة ـ تحتل أبنية تقع فى

نطاق عام ومشترك. وتتضح قيمة وأهمية هذا التمركز دفعة واحدة ومباشرة من وجهة نظر المجتمع ككل. كما وأن المستفيد من تلك المؤسسات ـ سواء كان مهنيا، أو باحثا، أو هاويا متحمسا، أو مدرسا يبحث عن وسائل مساعدة فى مجال التدريس ـ سوف يختبر مدى ما تكون عليه من فاعليه وكفاءة من خلال مجموعة من الضوابط والمعايير تتمثل فى: المعلومات التى تقدمها له والتسهيلات أو الأشكال أو النماذج التى بها تلك المعلومات من جانب تلك المؤسسات. وعند إصدار أحكامه وقراراته فى هذا الخصوص. سوف يضع المستفيد فى حسبانه وتقديره ـ من ناحية ـ محتويات أو مقتنيات المؤسسة ذات الصلة وأساليب توفيرها وأتاحتها للتداول من خلال المساعدات الاستدلالية والمعلومات التفسيرية، كما يضع المستفيد فى حسبانه وتقديره ـ من ناحية ثانية ـ وفرة وسهوله المستلزمات المؤمنة للراحة، وساعات العمل وأوقاته، ووجهات نظر فريق العاملين، وفعالية العلاقات والترابط بين تلك المؤسسات ومختلف أجهزة البحث الأخرى. وفى كافة تلك الأمور تستطيع كل مؤسسة تقليل أو تقليص دوره وأهميته للمجتمع من خلال الأداء المتردى أو الضعيف. وفى مركز الوثائق تكون كل نقطة من تلك النقاط على جانب كبير من الأهمية والقيمة.

ولابد أن يحتوى مركز الوثائق ـ فى الحقيقة ـ على جميع الوثائق الأساسية للدولة. وأن يتعهد بالعناية كل سلسلة غير جارية وعلى جانب كبير من الأهمية من سلاسل الوثائق والمستندات والسجلات ـ مهما كانت درجة سريتها أو حساسيتها أو خطورتها. وهذا هو الهدف الذى من أجله تكرس المؤسسات الوثائقية والذى يرمى إلى حفظ وإدارة المستندات والوثائق الهامه. ويسرى نفس هذا المبدأ علي المراكز الفرعية بنفس قدر سريانه على المؤسسات الوطنية.

إستناداً إلى ما تقدم، لابد وأن تكون مراكز الوثائق الوطنية مكتملة بقدر المستطاع. ولكن بينما تسعى المكتبة ربما إلى تحقيق الكمال فى مقتنياتها من خلال سياستها الشرائية، وبينما يعتمد مركز التوثيق بالضرورة على شمولية المقتنيات فى إطار نطاقه الموضوعى ـ لا يستطيع مركز الوثائق تحقيق الكمال فى المستندات والوثائق بنفس هذا المفهوم. ولا يكون بوسعه إلا أن يقبل بالضرورة، كأحد الأهداف، إقتناء الهام من السجلات الناتجة من كل جانب من جوانب أنشطة حكومته. كما وأنه يستطيع أيضا ـ إذا ما شاء ـ توسيع نطاق المعلومات التى يقتنيها وذلك من خلال الحصول على سجلات تكميلية من أى مكان آخر.

إن المستفيد من خدمات تلك المؤسسات (مركز الوثائق، المكتبة، المتحف) فى متابعة مجال ما من مجالات المعرفة، من المحتمل أن يصطدم بالقيود والضوابط التى تحكم المقتنيات. وللتغلب على تلك القيود والضوابط، إذ أن من يتحول إلى مصادر أخرى؛ إذ يتحول من مركز الوثائق إلى المكتبة أو المتحف والعكس بالعكس. وكمواد مرجعية أو بحثية، فإن مقتنيات جميع المؤسسات والاجهزه الثقافية تكون مكملة لبعضها البعض بشكل تبادلى. ومن حق

لمجتمع أن يتوقع وجود التعارف الكامل والتام بين كافة مؤسسات الخدمات المرجعية القائمة فيه، ذلك التعاون الذى ينبغى أن ينبثق من الضوابط التحويلية والرقابية الحاكمة لها، ومن مواقف وتدريب أفرادها. إن من الضرورى أن تحتفظ كل مؤسسة بشخصيتها الفردية المميزة لها، وأن تقوم بعملها الخاص بها. ولهذا السبب لابد وأن يكون لكل مؤسسة ما يلزم لها من الجهاز الحاكم والسلطات والموارد اللازمة. ولكن جميع مؤسسات المراجع لابد أيضا - بالمعنى الحقيقى والصحيح - أن تشكل مورداً عاما ومشتركا للمجتمع. كما ولابد لها من العمل معا بصورة واضحة، وأن تستخدم موادها معا، وعلى نحو جماعى ومشترك، وأن تعتبر نفسها كيانا واحدا.

إن تخطيط مراكز الوثائق العامة ومنافذ أو قاعات التداول والإطلاع - مثل غرف وقاعات البحث فى مراكز الوثائق - لابد وأن يتم على ضوء ما يكون متوفرا من مؤسسات وتسهيلات فى أى مكان آخر. وعلى حد سواء، فإن تخطيط وتنظيم المساعدات الاستدلالية وأدوات البحث - تجهيز ومعالجه البيانات بما يكفل ويؤدى إلى حسن استخدام المواد - لابد و أن يتم أيضا، إن إمكن، على الشيوع وفى منافذ تداول واستنساخ مثل تلك البيانات والمعلومات. كما أن ساعات العمل من الأمور التى تهم المستفيدين إلى حد بعيد. و تعتمد ساعات العمل سواء الأساسية أو الزائدة عما هو مقرر على عدد أفراد فريق العمل. ولكن هؤلاء الأفراد يمكن تدبيرهم وتأمينهم للقيام بخدمات عامة ومشتركة تتم على الشيوع، بينما لا يتسنى تدبيرهم وتأمينهم للقيام بخدمات منفصلة أو مستقلة. ويخضع لنفس تلك القيود كثير من الخدمات الفنية الأخرى المساندة لاحتياجات المستفيدين والتى يمكن تقديمها بشكل عام ومشترك أو على الشيوع بينما لا يتسنى تقديمها بشكل منفصل أو مستقل: مثل خدمات التصوير الفوتوغرافى، وخدمات الحفظ، وخدمات الطباعة والنشر، وخدمات العرض، وكذلك الخدمات التعليمية، وتعزيز وتنمية البحوث من خلال إنشاء وحدات بحث داخلية.

وسواء كانت المؤسسات والأجهزة الثقافية الوطنية منظمة ومخططة كوحدات متميزة وواضحة المعالم أو كمؤسسات متصلة ومترابطة، فإنها تعتمد بالتساوى وبنفس القدر على مدى كفاية الموارد المخصصة لها من جانب الدولة. كما وأنها تعتمد كذلك على مقدار الفعالية التى نستطيع بها التعبير عن احتياجاتها والحصول على اعتراف واقرار بسياستها على مستوى عال. ولهذه الأسباب، فإن إدارة وتنظيم وتوجيه وضبط ومراقبة الأجهزة والمؤسسات الثقافية الوطنية من الأمور التى تهم المجتمع إلى أبعد حد. ولابد وأن تكون مثل تلك الأمور من صميم مستويات واختصاصات أجهزة مختصة أو أفراد مناسبين ومؤهلين فى الجهاز الحكومى: مثل وزير وبادارتة الوزارية بالضرورة والحتمية. وقد يكون من الصعب إثارة الجدل أو الاعتراض على ذلك الاقتراح الذى مغاده أن المؤسسات الثقافية الوطنية الكبرى يمكن أن تشكل فى حد ذاتها جهازاً وزارياً ولتحديد وتقرير ما ينبغى أن يكون عليه مثل ذلك الجهاز لابد من إتخاذ بعض القرارات الإضافية

حول الأهداف العامة لمراكز الوثائق. والمؤسسات الثقافية الأخرى. ومن الخيارات الممكنة فى هذا الصدد، على سبيل المثال، ذلك الخيار بين «المعلومات» و«العلوم التاريخيه». فإذا كانت مراكز الوثائق تُرى أساسا وبصفة رئيسية على أنها إحدى المكونات فى مرافق معلومات الدولة، فإن الهياكل الوزارية سوف تنزع آنذاك إلى أن تكون تلك المختصة والمهتمة بالخدمات العامة والمشتركة، وإدارة المعلومات والتوثيق. أما إذا كانت مراكز الوثائق تُرى أساسا وبصفة رئيسية على أنها أحد العناصر فى تنمية موارد الدولة ذات الصلة بمواد البحث التاريخى، فى الهياكل الرقابية والتنظيمية سوف توجه آنذاك نحو القطاع التعليمى أكثر وأكثر بشكل مضطرد وسوف تهتم بالجمع والتوفيق بين أنشطه المتاحف والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالآثار القديمة والبحوث.

وقد يكون من الصعب التوصل إلى خيار محدد، كما وأن أى هيكل رقابى أو تنظيمى لابد وأن يكون مرنا بما يكفى للسماح لمراكز الوثائق ـ مثل المؤسسات الموازية ـ بالتعبير عن فرديتها الخاصة وتطورها. ولكن من الضرورى أن يكون ذلك الهيكل حاسما بما يكفى ويكفل استخدام المراجع على نحو عام ومشترك وكذلك المؤسسات العامة والمشتركة، التخطيط. ومن الضرورى أن يتجنب عنصر التخطيط خطر إخضاع جزء من البرنامج الكلى لجزء آخر، أو إنجازه على حسابه، ووقوع الضغط على فئة معينة من العاملين دون سائر أفراد فريق العمل.

ولقد اتضح أن التعاون فى الماضى بين المهنيين فى مختلف المؤسسات من متاحف ومكتبات ومراكز وثائق كان صعبا ونادرا، كما أنه قوبل بالمقاومة من جانب الكثيرين منهم. وقد كان ذلك من ناحية هو النتيجة الطبيعية لظروف وأحوال العمل آنذاك فى تلك الأيام السابقة والمبكرة وذلك لأن جميع تلك المؤسسات ـ على مستواها العصرى على الأقل ـ قد تطورت تطوراً سريعا للغاية وشكلت وضعا جديداً فى العقدين الماضيين: إنها بالفعل مؤسسات جديدة كل الجدة. ففى الأيام المبكرة والأولى لقيام كيان جديد، ينشغل الأفراد فى معالجة المشكلات الأولية، وتجميع الموارد الأساسية، وتنظيم تلك الموارد، وإعلام جمهور المستفيدين، ووضع الهيكل المهنى والهيكل الرقابى والتنظيمى. وفى غضون تلك المرحلة، لا تكون الحاجة عاجلة أو ملحة إلى التعاون خارج نطاق كل مجموعة مهنية مباشرة. ومن ناحية ثانية، فإن إنعدام التعاون وحتى الكراهية المتبادلة غالبا ما تسود وتقع جزئيا من جراء وبسبب التنافس على الموارد، وإخضاع أو تبعية مجموعة لأخرى فى بعض الأحيان. إن ذلك الإخضاع أو التلويح به ـ كان فى حد ذاته واحداً من الأسباب الهامة وراء تدنى العلاقة بصفة عامة بين أمناء الوثائق وأمناء المكتبات. ومن منظور المجتمع ككل، وكذلك من منظور جمهور المستفيدين، فإن العلاقة المميزة بين المكتبات ومراكز الوثائق هزيلة وضحلة إلى حد بعيد. إذ تحتوى مراكز الوثائق على كتب، وتحتوى المكتبات على وثائق. ومن المرجح أن البحوث والاستقصاءات الموضوعية تغطى كلا من هاتين المؤسستين.

وعلى الرغم من ذلك فإنه من الواضح أن لكل من المكتبة ومركز الوثائق أهدافاً وأساليب محددة وواضحة المعالم، ولابد وأن يكون لكل منهما برامج وموارد متميزة ومحددة، وأفراد مدربين على مختلف الأسس والمبادئ، وهياكل إدارية داخلية مختلفة تتناسب مع مهام ووظائف كل منهما. وبكافة تلك العناصر والمقومات مجتمعة، لابد ـ بطبيعة الحال ـ وأن يتوافر لكل من هاتين المؤسستين، ما يستطيع تقديمه لأفراده من فرص وظيفية ومهنية صحيحة ومناسبة. ولن يكون فى المستطاع ـ إلا بعد تحقيق هذا ـ تذليل الصعوبات وإقالة العثرات الناجمة عن غيرة ومخاوف المجموعات المهنية. وعلى الرغم من بساطة تلك المشكلات على ما يبدو، إلا أنها تعد بحق من أسباب وقوع حالات التردى من الاخفاق والقصور فى كثير من المؤسسات الثقافية فى كثير من البلدان. ولذا، فإنه من الضرورى معاملة تلك المشكلات بكل الحزم والجدية.

إن كثيرا من المؤسسات الثقافية السابق ذكرها يعتبر صغيراً ومحدوداً وفق معايير معظم المؤسسات والأجهزة العامة. وللحجم أهمية كبيرة فى تحديد طبيعة ومدى فاعلية واقتدار أية مؤسسة من المؤسسات ويكون ذلك أكثر وضوحا على المستويات الأخرى غير المستويات الوطنية، حيث يستطيع أى فرد أن يدرك ويتحقق من أن مركز الوثائق الوطنى ـ الذى يعمل مع الحكومة المركزية وينفرد بفريق معروف من المستفيدين ـ هو مؤسسه تتسم بالحيوية والفاعلية. ومع ذلك، فإنه وفق معايير المؤسسات الحكومية الأخرى، مثل الدفاع، والتعليم، والصحة العامة، تكون الموارد المطلوبة محدودة والأعداد بالغة الصغر.

ولا يعنى هذا أنها لا تكون ذات أهمية قابلة للقياس، غير أن الصعوبة تتأتى عندما ينتهى بنا الأمر إلى أن ندخل فى الحسبان والاعتبار تلك التخصصات التى يسعى المجتمع الحديث إلى إيجادها بكل إصرار، وذلك لإنقضاء ذلك الزمن الذى كانت فيه المؤسسة الوطنية الواحدة فى معظم الدول ـ كافية للقيام منفردة بكافة أوجه نشاطها. وتخضع المتاحف والمكتبات ومراكز الوثائق، ومراكز التوثيق جميعها للتجزئة والتقسيم إلى خطوط تخصصية.

إن المجموعات التخصصية من وثائق، ومستندات، وسجلات، وكتب تتطور وتنمو إما على أساس أشكالها أو موضوعاتها فالمجموعات التى تستند أو ترتكز على الشكل هى من السمات البارزة والمميزة لمسرح المحفوظات، على الرغم من أنها توجد أيضا فى مجال الفنون والمتاحف. ولقد كانت المحفوظات الفيلمية من أكثر التطورات وضوحا وبروزاً، فى هذا المضمار، وكان من المسلم به فى معظم الدول فى عام ١٩٥٤ وخاصة بريطانيا أن كلاً من المواد الفيلمية والمواد السمعية المرئية لابد من الاحتفاظ بها وإدارتها والعناية بها بمعرفة مركز أرشيفى متخصص. فالوثائق الفيلمية تستلزم موارد أكبر وأعم وأشمل مما تتطلبه سائر الوثائق العادية الأخرى. كما وإن الأفلام ذاتها لا تتطلب فحسب مستويات ومعايير أعلى للحفظ والتخزين وقدراً أكبر من المعدات للاسترجاع

والاصلاح، ولكن لا يتسنى «قراءتها» إلا بواسطة معدات باهظة التكاليف والنفقات. ومن ناحية ثانية، فإن التسليم العام بما لتلك المحفوظات من قيمة وأهمية يعوض عن تلك التكاليف والنفقات الإضافية، وفصل المحفوظات الفيلمية إلى جمهور المستفيدين بطريقة لا ترقى إليها سائر المحفوظات العادية. كما وأن من الظواهر الأكيدة والمضمونة ذلك النمو والتطور المستقبلى للمحفوظات الفيلمية كروافد للتاريخ المعاصر، إلى جانب جمع الأدلة والقرائن الشفوية. كما وأن نمو المحفوظات الفيلمية والسمعية والمرئية المرتكزة على الموضوع من المرجح أنه مازال أيضا أكثر إثارة.

وهناك نوعان من المحفوظات؛ النوع الأول عبارة عن مجموعات يتم تكوينها إصطناعيا أو بنحو متكلف عن موضوع محدد سلفا ومقدما. ولقد تم تكوين مجموعات متخصصة فى بريطانيا فى السنوات الحديثة عن موضوعات مثل: التاريخ العسكرى والحربى أو البحرى، والعلوم السياسية، والإدارة الاجتماعية، والتاريخ التعليمى، والتاريخ الزراعى، والنشر، والمسرح، والفنون الشعبية، وغير ذلك من سائر الموضوعات الأخرى. وفى كثير من الحالات، كانت تلك المجموعات تعتمد وتتوقف على الجامعات وكانت امتداداً للممارسات الطويلة العهد للجامعات والمكتبات الأخرى عندما يقع اختيارها على موضوع تتولى هى جمع المواد اللازمة له. ومن ناحية ثانية، فإن هناك أيضا العديد من المؤسسات الوطنية المتخصصة، ومن بين العدد الكلى للمجموعات التخصصية نستطيع التمييز بين نوعين منها: تلك التى تضم وتجمع مواد أصلية؛ وتلك التى اختارت أن تكون أو تصبح «مراكز توثيق» وفى تلك المجموعة المذكورة أخيراً، لا يكون السعى أو الحرص على رعاية أو العناية بالمواد الأصلية ـ سواء كانت أرشيفية أو غير ذلك ـ هو بيت القصيد، ولكن ـ بدلا من ذلك ـ يكون الهدف والقصد هو إقامة مكتبة مصغرات فيلمية، مدعمة بقوائم عن المواد المحفوظة فى أماكن أو مؤسسات أخرى، أو مدعمه بمخلصات وصفية منشورة عن تلك المحفوظات.

إن ظهور ذلك النوع الثانى من المجموعات كان له أبلغ الأثر فى الحد أو الاقلال من شكوك العاملين فى المتاحف وأمناء المحفوظات الذين عانوا الأمرين على حد سواء من تنافس الجامعيين المتخصصين معهم، والذين انحصر جل إهتمامهم فى حماية وصيانة وحدة وتماسك سلاسل أو مجموعات المحفوظات أو المصنوعات اليدوية القديمة الواقعة فى نطاق اختصاصهم ومسئولياتهم. ولكن عندما يتصل الأمر بصناعة من الصناعات أو مجال علمى بحثى واستقصائى، أو ابتكار أو إبداع فنى، فإن الحجة تكون قوية لتشكيل مجموعة بحث تستند وترتكز على العمليات أو المؤسسات الأصلية. وكما هو الحال بالنسبة لكافة المحفوظات الأخرى، لابد من التعامل مع المواد وفق أصول ومعايير الممارسة المهنية السليمة، ولكن الممارسة المهنية لا تفرق ـ ولا ينبغى لها أن تفرق ـ بين مؤسسات الخدمات الوثائقيه (وغيرها من المؤسسات الأخرى) التى ترتكز وتستند على إدارة منطقة إقليمية وتلك

سى ترتكز على صناعة من الصناعات أو مؤسسة تخصصية. والمطلوب والمنشود هو وجود التعامل مع المواد بطريقة صحيحة ولائقة، وضرورة تأمين المواد الكافية من الأفراد والمستلزمات المساندة الأخرى. ولضمان تحقيق المطلوب، فإنه من المستحسن أن يكون هناك قسط من التنسيق فى تكوين وتشكيل المجموعات المتخصصة الجديدة، وأن تكون هناك وسيلة لتحقيق مركزية المعلومات بصددها، وأن تكون هناك ضوابط ومعايير معترفاً بها على المستوى الوطنى تخضع لها تلك المجموعات.

ولقد كان ابتكار «المكتبة الرئاسية» ونموها السريع من أهم التطورات فى عالم المؤسسات والأجهزة الثقافية على الصعيد الدولى. ولقد أصبحت تلك المكتبات الرئاسية فى الوقت الحاضر من العلامات المميزة والبارزة فى الحياة الأمريكية. وهى فى الواقع الأمر عبارة عن مجموعات مؤتلفة من المكتبات، ومراكز الوثائق، ومراكز التوثيق، والمتاحف - مخصصة ومكرسة لدراسة حياة رئيس دولة معين بالذات، والرفاق الذين عاشوا معه، والسياسات التى إنتهجها، والفترة الزمنية التى عاشن فيها. ولما كانت تلك المؤسسات ترتكز - من حيث المبدأ - على الوثائق الشخصية والخاصة لذلك الرئيس، وممتلكاته، ومجموعاته - فإنها تستحق على الارجح أن تسمى «مركز وثائق» بدلا من أن تسمى «مكتبة» على الرغم من قبولها لبعض أهداف كل من المكتبات ومراكز التوثيق على حد سواء، وذلك من خلال عمليات الجمع المنتظم للأوراق والمستندات والوثائق والكتب والأشياء خارج النطاق الأصلى الذى أوجدت وانشئت من أجله أصلا.

ولما كان من أهداف مركز الوثائق دائما وأبدا - على الرغم من أنه ربما يكون هدفا غير معلن صراحة - اشتمال عنصر واحد على الأقل للتوثيق المنتظم، فإن المكتبه الرئاسية يبدو قد أدركت واحدا من المثاليات الكامنة للمؤسسات الوثائقية. والمثلب الرئيسى فى تلك الحالات يتمثل فى أن كل مكتبة رئاسية تقصر عملها فقط على فترة رئاسية واحدة ومحددة بصفة خاصة، تاركة الفترات اللاحقة لمكتبات رياسية جديدة. وتنتسب تلك المكتبات إلى دار الوثائق الوطنية، كما وأنها ترتبط دستوريا بالمؤسسات الوثائقية، حيث تحتوى دار الوثائق الوطنية على السجل الرسمى المستمر للحكومة، والذى كان فيه رئيس الدولة موضوع الدراسة يمثل مجرد حلقه عابرة.

ومن ناحية ثانية، يسود الآن فى بعض الدول إتجاه جارف وقوى نحو إنشاء مؤسسات على نسقا لمكتبات الرئاسية، غير أنها ترتكز خلافا لها على الوثائق والممتلكات الأخرى للبارزين من الأفراد. وفى تلك الحالات فإن الارتباط بدار الوثائق الوطنية يكون أكثر ضعفا. ولابد من تقدير وتثمين ما يكون لمثل تلك المؤسسات الخاصة من قيمة وأهمية بالنسبة للمجتمع بنفس القدر من الدقة التى يتم بها تقدير وتثمين قيمة وأهمية المجموعات التخصصية، والضوابط أو المعايير التى تستخدم للحكم عليها هى: هل تتوفر لها الإدارة المهنية المناسبة؟. هل الموارد المتوفرة والمتاحة لها كافية ووافية؟. هل المثالب

والعيوب ـ التى يجد المستفيدون أنفسهم من أجلها مضطرين إلى زيارة المؤسسات المستقلة لمتابعة ومواصلة إبحاثهم ـ لا تشكل عنصراً ترجيحيا غالبا أو تقل وزناً واعتباراً عما يكون للمجموعة الخاصة من قيمة وأهمية وتنظيم محكم؟.

إن التطور التدريجى والمتواصل لمراكز التوثيق بصدد موضوع معين بالذات لا يلغى الحاجة إلى مركز وثائق توثيقى شامل للدولة كمؤسسة تختص وتهتم بالوثائق أو المعلومات عن المقتنيات الوثائقية. وفى بريطانيا، يكون ذلك من اختصاص اللجنة الملكية للوثائق التاريخية التى تتعهد بالسجل الوطنى للوثائق. أما السجل الوطنى الذى يحتوى على كشوف وقوائم وتقارير عن المؤسسات والأجهزة الوثائقية أو من الأفراد الخصوصيين عن أماكن وجود ومحتويات الوثائق فهو عبارة عن مركز توثيق تخصصى ويشبه عمليات التوثيق العلمى. ويتمركز مجال نشاطه الخاص فى ضمان اكتمال معلوماته بقدر ما تسمح به الظروف، ووضع الأسس والأساليب الفنية للوصول إلى تلك الوثائق وتيسير الحصول عليها وتداولها. ومن مسئولياته عمليات الفهرسة، والتكشيف، وتجميع القوائم، وتقديم خدمات التوجية والارشاد، والرد على الاستفسارات. وهو فى الحقيقة واحد من مجمع المؤسسات العامة المشتركة بين مؤسسات المراجع والتى لابد أن تظهر بالضرورة والحتمية لاستكمال أعمالها.

والحقيقة أن ما سبق أن قيل حتى الآن بصدد المؤسسات الثقافية الوطنية، العام منها والتخصصى على السواء ـ ساد إفتراض بأنها سوف تدعم وتعزز بشبكة من أجهزة ومؤسسات ثقافية محلية ذات مظهر عام مماثل. إن التقسيمات الإقليمية الأساسيه للدولة لابد وأن تضم وتحتفظ على الأقل بتلك المجموعة الثلاثية العامة والمشتركة، ألا وهى: المكتبة والمتحف، ودار الوثائق. وتختلف مهام ووظائف تلك المجموعة الثلاثية عن مهام ووظائف المؤسسات الوطنية، نظرا لسهولة التعامل معها والوصول إليها نسبيا، وبسبب أهميتها للمجموعات البشرية الفعلية ذات التنظيم المشترك لا بسبب أهميتها للمؤسسات الترفيهية العامة للدولة. وبطبيعة الحال، فإنها سوف تكون أقرب لغير المتخصصين من جمهور المستفيدين، كما وأن الفائدة التى تستخلص منها، والتى تحددها بطبيعة الحال محتوياتها، سوف تكون أكثر محلية. وعلى الرغم من أنها سوف تخدم أهداف وأغراض الباحثين المهنيين، إلا أنها سوف تكون أقل تكريساً للبحوث العلمية الأكاديمية الخالصة. وإن لم يكن الأمر كذلك فإنها سوف تتكشف عن نفس خصائص وسمات وعلاقات ومهام ووظائف المؤسسات الوطنية التى تكون من ذلك النوع والنمط. وسوف تكون كافة تلك المؤسسات موزعة بين المهام الفنية (أو الإدارية) والإسنادية (أو المرجعية)، والترفيهية، وسوف تتصل جميعها بالخدمات التعليمية. وسوف توضع جميعها فى خدمة نفس المجموعة من المستفيدين المتعلمين الذين يصدرون أحكامهم على ما تقدمه تلك المؤسسات من خدمات تسهيلية، وما يتخذه أفرادها من مواقف.

ولكن كما هو الحال على المستوى الوطنى سوف يكون لكل مؤسسة ثقافية بالضرورة شخصيتها الخاصة المميزة لها، ومشاكلها الخاصة لها، ونظامها الخاص لمعالجة تلك المشاكل. كما لابد وأن يكون لكل منها تنظيمها الخاص، وأهدافها الخاصة، وبرامجها الخاصة، إلى جانب الموارد المناسبة التى تمكنها من أداء خدماتها ومهامها الوظيفية. وإذا لم تتوفر لها تلك المستلزمات الضرورية، فإنها سوف تعجز عن أداء خدماتها، وسوف يسلم المجتمع بهذا العجز ومن السلوكيات الأخرى المؤدية إلى عجزها أيضا انعدام التعاون الفعال والإيجابى بينهما، وانعدام الميل إلى العمل المشترك مع بعضها البعض.

ومما لا شك فيه ـ بقدر ما يهم المجتمع ككل، أن النموذج المثالى فى هذا الخصوص لابد وأن يتمثل ويتجسد فى مؤسسة ثقافية مترابطة، وعامه ومشتركة، وقائمة على التكامل والتساند المدروس والمنظم، ولكنها تكون مؤلفة من عناصر أساسية فعالة ومختلفة ومتساوية. ويعد الحجم من المشتملات النوعية والخاصة للمرافق الإقليمية أو المحلية؛ فالمساحات الأصغر نطاقاً تكون الأقرب إلى جمهور المستفيدين وتمثل ما يراه الأفراد على أنه جماعتهم البشرية العامة، ذات التنظيم المشترك، وتكون فى متناول الزيارة بكل يسر وسهولة. أما المساحات الأوسع نطاقا، فإنها تضم موارد أكبر وسلطات أشمل، غير أنها تتمركز فى مواقع قل أن تكون ميسورة أو مناسبة أو مشجعة على الأرتياد والزيادة. ويستمر هذان المستويان ويتجليان بكل الوضوح والتميز فى المناطق الحضرية الكبري: مثلا تضم المقاطعات الرئيسية الكبرى ومجلس لندن الكبير The Metropolitan Counties and the Great London Council مساحات شاسعة من توافر الموارد السخية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تكون أقل ارتياداً ـ من جانب القطاعات السكانية المحلية ـ من المناطق الرئيسية الكبرى والأقسام الإدارية بلندن The Metropolitan Counties and London Borough. التى تضم مساحات أضيق نطاقا وتتوفر لها موارد أكثر محدودية، ولكنها تكون أكثر سهولة ويسراً من حيث ارتيادها والوصول إليها من جانب القطاعات السكانية المحليه.

وهنا، فإن طبيعة العمل الوثائقى المزدوجة الوجه بالضرورة تزداد تعقيدا من جراء تفرع ثنائى آخر فى المهام والوظائف. وبالنسبة للمؤسسات الوثائقية المحلية، يكون ذلك الاستكمال الثانى حاداً وبحاجة ماسة إلى المعالجة. فمن ناحية، تحتاج المؤسسات الوثائقية إلى قدر كاف من الموارد، ونظرا لحجم وطبيعة تلك المؤسسات، فإن تلك الاحتياجات لا يتسنى تأمينها إلا بمعرفة جهاز كبير الحجم إلى أقصى حد. فالجهاز المحدود من حيث الحجم والإمكانيات لا يكون بوسعة أخذ ما يلزم من موارد تعهداته الأساسية وتوزيعها على ما قد يدرك أو يرى على أنه أعمال صغيرة وهامشية، وإذا ما فعل ذلك، فسوف يجد أن استثماره غير اقتصادي. وهناك حجم أدنى أو أقل للمؤسسة الوثائقية: فهو يحتاج إلى مساحة مكانية للحفظ والتخزين بكميات كبيرة، واجراءات مبسطة تمكن من الوصول إليه والانتفاع من خدماته على

مستوى جيد، وبرنامج نشط وفعال، ومكاتب، ومرافق تمكن من حفظ المواد، وفريق من الأفراد للنهوض بأعباء العمل. ومن حيث رد الأمور إلى جهات الاختصاص، وكذلك من حيث توافر الإمكانات الفعلية، فإن كافه تلك المستلزمات والاحتياجات لا يتسنى توفيرها إلا بمعرفة وعن طريق أجهزة مختصة ومتخصصة أكبر حجما وأوسع ثراءً. وانطلاقا من هذه الرؤية، لا ينبغى أن يعهد بالمؤسسات الوثائقية، بصفة عامة، إلا لأعلى مستوى من وحدات الحكم المحلي. ولكن من ناحية ثانية يمكن القول بأن مقتنيات المكاتب الوثائقية المحلية المستندة على وثائق وحدات الحكم المحلى ذاتها. وعلى مجموعات من وثائق منتجة محليا وغير رسمية الأصل والمنشآت تكون بالضرورة مواد للدراسات المحلية. ومن أهم مهام ووظائف تلك المكاتب الوثائقية المذكورة تبنى وتشجيع الدراسات المحلية التى تعد من وجهة المجتمع ذات قيمة كبيرة وملموسة.

ولا سبيل إلى نكران الحاجه إلى تأصيل وتعميق جذور الوعى التاريخى لدى الأقدام والجماعات البشرية، كما وأن استحداث وإدخال موضوعات مثل الدراسات البيئية ضمن المناهج التعليمية يعتبر من مظاهر تلك الحاجة. وانطلاقا من هذا الرأي، فإنه من الضرورى أن يكون المركز الوثائقى متاحا وميسورا ويمكن الوصول إليه فى يسر وسهولة، كما يجب أن يكون محليا بقدر المستطاع، ولابد وأن يكون ملحقا بالمستوى الأدنى من وحدات الحكم المحلي. ومن الإعتبارات الأخرى ذات الأهمية فى هذا الصدد، ضرورة أن تكون مقتنيات وخطو عمل المركز الوثائقى المحلى سهلة الفهم والإدراك والاستيعاب من جانب جمهور المستفيدين عامة، إذ لابد وأن ترتبط مقتنيات المركز الوثائقى بقدر المستطاع بالمجال الذى تخدمه، كما لابد وأن تكون مكتملة. ومرة ثانية، سوف يكون الجمهور هو المناط بالحكم على هذه النقطة، وقد لا يرغب المستفيدون فى زيارة أو التردد على العديد من المؤسسات أو الأجهزة لمتابعة ومواصلة أى من البحوث التى يقومون بإجرائها.

إن الفارق الواضح بين المركز الوثائقية المحليه ذات المجموعات المتواضعة والمؤسسات الوثائقية الإقليمية ذات المجموعات الغنية (نسبيا) ـ قد عولج بسهولة ويسر فى بعض الأماكن، حيث تتطابق الوحدة السكانية (المدينة) تطابقا وثيقا على الأقوام أو الجماعات البشرية التاريخية. فالمدن القديمة التى تتميز بتراكمات هائلة من الوثائق ووعى تاريخى كبير نسبيا (حيث من المرجح حقا أن يكون استثمار واستغلال ذلك الوعى من الجهود الهامة والصائبة) تكون أكثر صلاحية من غيرها لإقامة المؤسسات الوثائقية الكافية والوافية ولكنها لا تكون هى الوحدات الرئيسية للحكومة المحلية. أما فى أى مكان آخر، فإن الوضع لا يكون على هذه الدرجة من المواءمة، وتضم الدول الصناعية مناطق كثيرة وثيقة الصلة والارتباط ماديا ومكانيا بالمراكز التاريخية، ولكنها تكون حضرية بشكل مميز وتضم (بطبيعة الحال) تراكمات كبيرة من الوثائق. إننا نقترب أيضاً من إدراك عام ـ لم يكن ميسورا منذ فترة بعيدة بأن المدن الجديدة

ما بعد العصر الصناعى هى ذاتها «تاريخية» وأن تاريخها الممتد من أواخر القرن التاسع إلى العصر الحاضر ليس فقط جديراً باهتمام الباحثين ولكنه أيضا حيوى وضرورى إلى حد ما لبقائهم كمجموعات أو أقوام بشرية. ولابد من معالجة معضلة مركز الوثائق المحلى من خلال إدخال بعض العلامات الفارقة والمميزة بين مكونات المرفق ذاته، وكذلك من خلال لمس ومحو بعض العلامات الفارقة التقليدية بين المؤسسة الوثائقية وغيرها من المؤسسات الثقافية الأخري.

إن المؤسسات الوثائقية المحلية تكون قابلة للتجزئة إلى خمس مكونات يعتمد كل منها على الآخر، ولكن من الممكن أن يستقل كل منها بموقعه وعملياته فى إطار خطة مدروسة وموجهة.

(أ) إدارة السجلات :

تحتاج كل وحدة من وحدات الحكم المحلى إلى إدارة سجلاتها. وأكبر السلطات فقط هى التى تستطيع استخدام أفراد مهنيين لإنجاز هذا العمل، وهنا ينبغى على تلك السلطات الأكبر أن تستخدم مواردها من الأفراد المهنيين، وهيكلها التنظيمى الأكبر لتوفير الخدمات الاستشارية. والهدف العام من ذلك هو التأكد من سلامة الاحتفاظ بالمواد التوثيقية المناسبة والصحيحة بأشكال قابلة للاستخدام والتداول فى سهولة ويسر، ثم اخضاعها فى نهاية المطاف للظروف الإرشيفية بحيث ـ تظل مرة ثانية ـ بأشكالها القابلة للاستخدام والتداول. ومن الممكن طلب المشورة والخدمات الأشرافية من السلطات أو الأجهزة الأكبر ـ معززة فى بعض الأحيان بعقود توكيل وعمل متلازم ومتطابق ـ لمعالجة تلك المشكلة فى السلطات أو الأجهزة الأصغر، تماما كما هو الحال فى وحدات الحكم المركزى حيث يقوم أفراد دار الوثائق الوطنية بممارسة أعمال الأشراف والرقابة والتنظيم وتقديم النصح والمشورة فى الأجهزة والمؤسسات التابعة للإدارات المركزية.

(ب) جمع المحفوظات غير الرسمية :

إن حصر المحفوظات الخاصة وقبولها ـ فى الحالات المناسبة ـ على سبيل الوديعة كان دائما وأبداً من أهم المهام الوظيفية للمؤسسات الوثائقية المحلية. ويعد هذا الجانب من النشاط واحداً من الخدمات «المحلية» ويعتمد فى واقع الأمر على معرفة المسؤلية الدقيقة والوثيقة للمنطقة المحلية وما تشتمل عليه من شخصيات هامه. وبشرط توافر المواد اللازمه، فإن من المفضل حصر واقتناء المحفوظات المحلية ذات الفائدة والأهمية ـ على المستوى الأكثر محلية بقدر المستطاع ومما لا شك فيه ـ من ناحية ثانية ـ أنه من الممكن مركزية ذلك أيضاً على المستوى الأعلى ولاسيما فيما يتصل بالمناطق الريفية. ولهذا السبب، يمكن تنظيم وتوجيه تلك المهمة من مهام المؤسسة الوثائقية المحلية على أى مستوى من مستويات الحكم المحلى يبدو مناسبا لتوفير الموارد المناسبة.

(جـ) الحفظ والتخزين :

من الواضح أن الحفظ والتخزين هو المشكلة الأولى بالعناية والمعالجة من خلال الترتيبات والإجراءات التى تتخذ خصيصا لهذا الغرض فى أية حالة من الحالات. وحتى

حينما يخصص لإحدى المؤسسات الوثائقية المحلية (خلافا لما هو معتاد ومألوف) أحد المبانى المصممة خصيصا، وربما يكون مازال هناك ما يدعو إلى اتخاذ قرار - من الناحية الإقتصادية للمشكلة - لتقسيم المقتنيات وتوزيعها فيما بين أماكن الحفظ والتخزين المركزية وتلك اللامركزية. وفى المناطق الحضرية، على الأقل، سوف يكون من المستصوب عادة تجنب الاضطلاع بما تستلزم أماكن الحفظ والتخزين المركزية الكبرى من أعباء مالية جسيمة، السعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السجلات والمحفوظات بعيدا عن الأماكن الباهظة التكاليف والأكثر اكتظاظا، سيما وأن مثل تلك الأماكن تكون أكثر تلوثا.

ونخلص مما تقدم إلى القول بأنه فى الإمكان تحديد واختيار أماكن حفظ وتخزين السجلات والمحفوظات بما يتفق مع الظروف المحلية، شريطة معالجة مشكلات تداول المحفوظات والتعامل معها وتحويلها من الاستعمال النشط، واسترجاعها للحصول على المعلومات، وعرضها للدراسة والبحث وهنا تتاح إمكانية تقسيم وتوزيع أماكن الحفظ والتخزين فيما بين الأجهزة والجهات والأماكن وتلك الأصغر بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة.

(د) سبل الإسناد وإمكانية الوصول إلى المحفوظات وتداولها :

يعد الإسناد الإدارى واحداً من مشكلات إدارة السجلات. ولو تحقق ذلك لكان من الطبيعى أن تتحقق إمكانية الوصول إلى المحفوظات وتداولها فى سهولة ويسر على المستوى المحلى لأغراض البحث والإسناد أو لأى من الأغراض الثقافية أو التعليمية الأخرى وسوف تنظم فى هذا الصدد الدراسات الجماعية على المستوى المحلى تماماً كما هو الحال بالنسبة للمدارس ومراكز تدريب المعلمين. ومن ناحية ثانية، فإن هناك استثناءاً واحداً فى هذا الخصوص ينعكس ويتجسد فى المجموعات الوطنية المتخصصة، فحيثما كانت مجموعة المواد غاية فى الإكتمال وحسن التنظيم، كان من المعتقد بصفة عامة أنها جديرة بتحمل مشاق السفر والانتقال إليها لزيارتها. وعلى الرغم من ذلك، ربما يرى المرء بصفة عامة أن من سبل الوصول إلى المحفوظات المحلية وتداولها فى سهولة ويسر ضرورة أن تكون تلك المحفوظات متمركزة على مقربة من مراكز التجمع السكانى بقدر المستطاع، ولاسيما وأن المؤسسات الثقافية (ومنها المكتبات بالذات) تقع هناك أيضاً فى محيط تلك المراكز. ويمكن الاخذ بهذا الحل وتطبيقه شريطة أن تكون سبل وسائل الوصول إلى المحفوظات وتحقيق تداولها فى سهولة ويسر متصلة ومرتبطة بشكل مناسب بأماكن الحفظ والتخزين التى تقوم على خدمة المحفوظات المشار إليها.

(هـ) الصيانة والترميم :

تعد هذه المهمة واحدة من المهام المركزية التى لا يتأتى القيام بها على الوجه الأمثل إلا بمعرفة جهاز مختص وقادر على تأمين وتقديم ورشة عمل تتفق وتنسجم مع المستويات والأصول والمعايير الوطنية، إلى جانب طاقم

متخصص ومدرب من الأفراد للعمل فى تلك الورشة. وقد كان ذلك من الأمور المسلم بها فى الماضى سلبا وإيجابا. ويتمثل الجانب السلبى فى تلك الأجهزة الحضرية الكثيرة التى حاولت تأمين نوع ما من المؤسسات الوثائقية ولكنها، أسقطت منه ذلك القسم الهام الخاص بالصيانة والترميم. ويتمثل الجانب الإيجابى فى تلك الفئة القليلة من الأجهزة التى وافقت على التعاون مشاركة فى تأمين أو إدارة ورشة عمل لاصلاح وترميم وحفظ الوثائق، إن مرفق الحفظ الذى يدار بواسطة مشاركة من جانب اثنين أو أكثر من الأجهزة المحلية، أو وحدة الحفظ التى تدار من جانب جهاز واحد أكبر لاستخدام وفائدة أجهزة أخرى أصغر - كلاهما يكون من الإمكانات العملية والفعالة على حد سواء. وسوف يتم تنظيم وتخطيط ورشة العمل وأفرادها على نطاق كاف وواف. ويمكن أن يكون موقعها فى منطقة قليلة التكلفة وميسورة من حيث سهولة الانتقال والوصول إليها كلما لزم الأمر، ولكنها تكون بعيدة عن مراكز الإزدحام وسط المدينة. ويمكن توزيع موضوعاتها وأفراد العمل والموضوعات التى تم انجازها من الاعمال على اساس تناسبى وفق احتياجات ومتطلبات كل جهاز من الاجهزة المشاركة.

- وإلى جانب المهام الخمسة الوارد ذكرها، من الضرورى أيضاً بحث ودراسة الجوانب الرقابية العامة والشاملة مع تخطيط الموقف وتنظيم مكوناته. وهذه المهمة انسب ما تكون من صميم اختصاص الجهاز الاكبر التى تتوفر له الموارد الأوفر، والذى يكون أكثر قدرة على الأرجح لاستقطاب الفريق المهنى اللازم على أساس مقبول من الخبرة والأقدمية. وتعتبر مهام الرقابة والتخطيط من الجوانب ذات الأهمية القصوى للمؤسسة الوثائقية. فالرقابة الفعالة والتنسيق الواعى والدقيق هما السبيل الأوحد لتحقيق نجاح المؤسسة بأكملها. واغلب الظن أن هذا هو المجال الذى يصول ويجول فيه أمين الوثائق مستثمراً كامل ما لديه من مهارات وقدرات مهنية إلى أقصى درجة ممكنة من الفائدة. ولابد أن يعمل أمين الوثائق فى إطار هيكل إدارى محكم ومنظم (لجنة للقرارات السياسية والمسئوليات ذات الصلة بالميزانية - كحلقة فى سلسلة القيادة) يؤازره ويسانده فى عمله بشكل إيجابى.

- ومن الناحيه العملية والتطبيقية، فإن مؤسسة وثائقية سواء كانت على المستوى الوطنى أو المحلى لابد وأن تكون مفصلة ومحددة بما يتناسب ويتطابق مع أوضاع وظروف الجهاز أو الدولة التى تستخدم تلك المؤسسة ومن الحتمية فى هذا الصدد ضرورة خضوع تلك المؤسسة لمعايير وأصول الممارسات المهنية، وضرورة مشاركتها فى المؤسسات التنسيقية المعتمدة فى الدولة أو المنطقة التى تنتمى إليها. وعند مراعاة كافة الفوارق والتباينات المحلية والخاصة ووضعها فى الحسبان، يمكن أن تتوافر لدينا أنذاك صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة وماهية الممارسات المهنية الصحيحة وكيفية تنظيمها. وكلما ابتعدنا عن الفترة الريادية كلما امكن تنظيم المؤسسات بشكل أسرع وبطريقة ربما تكون مختلفة إلى حد ما عن المراحل المبكرة الأولى.